Al-Marjān Research Journal
Al-Marjān Research Center, Lahore, Pakistan
HJRS
Open Access
Al-Marjān Research Journal
ISSN(E): 3006-0370
ISSN(P): 3006-0362
al-marjan.com.pk

The Right to Erasure and Internet Search Engines: An Analytical Study of the Judgments of the International Court of Justice

الحق في المحو ومحركات البحث على الإنترنت: دراسة تحليلية لأحكام محكمة العدل

Authors Details

1. Dr. Lubna Farah
Assistant Professor, National University of Modern Languages (NUML), Islamabad, Pakistan.

2. Dr. Khalid Mahmood Arif (Corresponding Author)
Associate Professor & Head, Department of Islamic Studies, Riphah International University (RIU), Pakistan. **Khalid.mahmood@riphahfsd.edu.pk**

3. Naila Majeed
PhD Scholar, Department of Islamic Studies, Riphah International University (RIU), Pakistan.

Citation

Farah, Dr. Lubna, Dr. Khalid Mahmood Arif and Naila Majeed " The Right to Erasure and Internet Search Engines: An Analytical Study of the Judgments of the International Court of Justice."Al-Marjān Research Journal, 3, no.1, Jan-Mar (2025): 36– 46.

Submission Timeline

Received: Dec 13, 2024
Revised: Dec 28, 2024
Accepted: Jan 06 , 2025
Published Online: Jan 15, 2025

Publication, Copyright & Licensing

Article QR

Al-Marjān Research Center, Lahore, Pakistan.

All Rights Reserved © 2023.

This article is open access and is distributed under the terms of Creative Commons Attribution 4.0 International License

The Right to Erasure and Internet Search Engines: An Analytical Study of the Judgments of the International Court of Justice

الحق في المحو ومحركات البحث على الإنترنت: دراسة تحليلية لأحكام محكمة العدل

الدكتورة لبنى فرح ☆ الدكتور خالد محمود عارف ☆ نائلة مجيد ☆

Abstract

The right to erasure is a fundamental right of the data subject, defined as the natural person whose personal data is processed electronically. This right, outlined in Article 2 of Chapter 2 of Law No. 151 of 2020 (the Egyptian Personal Data Protection Law), mirrors the provisions of Article 17 of the European GDPR. It enables individuals to request the deletion of their data from processing entities. This paper explores key questions regarding the scope, conditions, and limitations of this right, as well as the protective measures available when a data processing entity, such as a search engine utilizing AI, refuses to comply with a request for erasure. A central research question is: How do the implementation and enforcement of the right to erasure, as outlined in both the Egyptian Personal Data Protection Law and the GDPR, impact the practices of search engines that use AI in data storage and retrieval? The Court of Justice of the European Union has addressed these issues in various rulings, reinforcing the application of this right. Given the nascent nature of Egyptian law `and the lack of judicial rulings in this area, examining EU court decisions provides both a doctrinal framework and practical guidance for potential future claims in Egyptian courts.

Keywords: data processor, search engines, liability of the data controller, data subject rights, legal interpretation.

المقدمة

يُعَدُّ الحق في المحو من الحقوق الأساسية للشخص المعني بالبيانات، وهو الفرد الطبيعي الذي تخضع بياناته الشخصية للمعالجة الإلكترونية. وقد كفل المشرّع المصري هذا الحق بموجب المادة (2) من الفصل الثاني من القانون رقم 151 لسنة 2020 (قانون حماية البيانات الشخصية المصري)، بما يتماشى مع المادة (17) من اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR). ويمنح هذا الحق الأفراد إمكانية طلب حذف بياناتهم من الجهات التي تقوم بمعالجتها، بما في ذلك محركات البحث التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.يركز هذا البحث على دراسة نطاق هذا الحق وشروطه وحدوده، بالإضافة إلى الضمانات المتاحة في حال امتناع الجهة المعالجة للبيانات، مثل محركات البحث، عن تنفيذ طلبات المحو. وتتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول السؤال التالي: كيف يؤثر تنفيذ وتطبيق الحق في المحو،

☆ أستاذة مساعدة، الجامعة الوطنية للغات الحديثة (NUML)، إسلام آباد، باكستان۔
☆ أستاذ مشارك ورئيس قسم الدراسات الإسلامية، جامعة ريفاه الدولية (RIU)، باكستان۔
☆ باحثة دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة ريفاه الدولية (RIU)، باكستان۔

كما هو منصوص عليه في كل من قانون حماية البيانات الشخصية المصري واللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية، على ممارسات محركات البحث التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في تخزين البيانات واسترجاعها؟لقد تناولت محكمة العدل الأوروبية هذه المسائل من خلال العديد من الأحكام التي عززت تطبيق هذا الحق. ونظرًا لحداثة التشريع المصري وعدم صدور أحكام قضائية كافية في هذا المجال، فإن دراسة الأحكام الصادرة عن المحاكم الأوروبية توفر إطارًا نظريًا وإرشادات عملية يمكن أن تُفيد في توجيه الدعاوى المستقبلية المحتملة أمام القضاء المصري.

تعريف البيانات

جيدر بداية التنبيه إبل مجألة مهمة جدا، وهي االختالف بني مفهومي البيااات واملعلومات، وهو ما يغفل صنه الكثري مالباحثني مما يوقعهم يف اللبس. إتعنف البيااات بأهنا "املادة اخلام للمعلومات مكلمات وأرقام ورموز، واليت، وهي "جممموصة م االحقائق اليت ليس هلا دالةل أو معىن حبد االهتا، وال ميك االصتماد صلبها وحدها لفهم شيء معني "تعرب ص مواقف وأفعال معينة، سواء كان الك التعبري بالكلمات أو النموز، وال تفيد هذه البيااات يف شيء وهي صلى[1]:أي أهنا "كل ما ميك ختزينه ومعامجته وتوليده واقله بواسطة تقنية املعلومات كاألرقام واالحنوف والنموز صورهتا األلولية " وتعنف أيضا بأهنا "جممموصة م األلرقام واالحنوف املطلوب إدخاهلا إبل االحاسب حست يقو م بإاتاج املعلومات وما إليها "املطلوبة"

الحق في المحو المعروف أيضا بـ "حق النسيان"، يمثل أحد الحقوق الأساسية في ميدان حماية البيانات الشخصية ويرتبط هذا الحق بالأفراد الذين تم تجميع بياناتهم الشخصية ومعالجتها إلكترونيا، سواء كان ذلك بشكل قانوني أو فعلي، مما يسمح بتحديد هويتهم بشكل واضح. يتم تأكيد حق المحو في المادة الثانية من الفصل الثاني من القانون المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ ، الذي يهدف لتحقيق حماية فعالة للبيانات الشخصية في مصر وضع المسألة .

مادة (٢): لا يجوز جمع البيانات الشخصية أو معالجتها أو الإفصاح عنها أو إفشائها بأي وسيلة من الوسائل إلا بموافقة صريحة من الشخص المعني بالبيانات، أو في الأحوال المصرح بها قانونا.

تثير ممارسة هذا الحق مجموعة من الأسئلة منها: ما هي طبيعة هذا الحق وما هو نطاقه الفعلي ؟ وما هي الشروط والحدود التي يتوجب مراعاتها عند تفعيله ؟ وتتسع دائرة حق المحو لتشمل التدابير الوقائية المتاحة لصاحب هذا الحق، خاصة عندما تتعذر على الجهات المعالجة تنفيذ طلب محو معلومات محددة، وهو أمر يتعلق بشكل خاص بمحركات البحث التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تخزين واسترجاع البيانات من جانبها، تمتلك محكمة العدل الأوروبية خبرة واسعة في التعامل مع هذه القضايا، حيث أسهمت بشكل كبير في تعزيز وترسيخ ممارسة هذا الحق . ونظرا لحداثة القانون المصري الذي ينظم حماية البيانات الشخصية وندرة الأحكام القضائية التي تتناول هذا الموضوع حتى الآن، فإن من الضروري أن تلقي الضوء على هذا الحق من خلال الإستفادة من الخبرة التوجيهية المحكمة العدل الأوروبية من ناحية، ومن خلال تقديم الجانب العملي لممارسة هذا الحق والمطالبة به أمام المحاكم المصرية في المستقبل القريب من جهة أخرى التأصيل للحق في المحو، تتبع نشأته في أحكام محكمة العدل الأوروبية وإقراره في اللائحة المستحدثة. وبعد حكم محكمة العدل الأوروبية الصادر ضد محرك بحث لتناول هذا الحق،

[1] Bal'ījāwī, Muḥammad al-Ṭāhir, *Ḥuqūq al-Shakhṣ al-'An wa Iltizāmāt al-Jihāt al-Ma'nīya Fī al-'Aqūd Ḥasab al-Qānūn 21-32 al-Muta'alliq bi-Ḥimāyat al-Ashkhāṣ al-Ṭabī'iyyīn Fī Majāl al-Ma'lūmāt Dhāt al-Ṭābi' al-Shakhṣī* (Beirut: al-Markaz al-Dīmuqrāṭī al-'Arabī, 1322 AH), 1: 215.

بل لا يعد من قبيل المغالاة بكونه فتح آفاقا قانونية لممارسة وتفسير هذا الحق، بل لأحكام النفس المحكمة مستقبلا. يقتضي ذلك إلقاء الضوء على الحكم وما لقيه من

اهتمام أدى في نهاية المطاف لإدراج الحق في اللائحة العامة لحماية البيانات الصادرة في عام ٢٠١٦، دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠١٨

ينحصر نطاق البحث في مسألتين رئيسيتين: أولا : تحليل أحكام محكمة العدل الأوروبية بخصوص الحق في المحو وهو المسمى الذي اختاره المشرع المصري في القانون المذكور، وهو أفضل من الحق في النسيان، لأنه يعكس المنهج المعتمد مع معالجة البيانات، والتي يتعين بعد فترة شطبها أما الحق في النسيان فهو تعبير يعكس الطبيعة البشرية، والتي تعتمد على الذاكرة البشرية وهي تختلف عن الذاكرة الرقمية لمحركات البحث الإلكتروني، وعلى الأخص محرك جوجل وهو ليس المحرك الأكثر استخداما على مستوي العالم فحسب، بل هو المحرك الذي صدر[2].

في مواجهته حكم محكمة العدل. القانوني

ثانيا: تفعيل طلب الحق في المحو، كيفية تقديمه وأسباب تقديم الطلب والاستثناءات الواردة عليه، تغطية الجانب إلقاء الضوء على الجانب التقني وإشكالية تنفيذ المحو من تلك الجهة، مما يقودنا إلى السؤال البحثي التالي: مدي إمكانية ممارسة هذا الحق بفاعلية في ضوء التنظيم القانوني القائم؟ تكمن الصعوبة في المعطيات التقنية، بعد المحو الجزئي أو الكلي إمكانية ظهور المعلومة في نطاق عملية بحث أخري، فالقانون المصري نص على الحق ولم يعرفه، ولم يحله على اللائحة التنفيذية

المبحث الأول: ماهية الحق في المحو

المطلب الأول: مفهوم الحق في المحو

حق النسيان وفقا للائحة حماية البيانات العامة الأوروبية أو الحق في المحو هو الحق الذي يتيح للأفراد المعنيين طلب حذف بياناتهم الشخصية من محركات البحث والمواقع على الإنترنت في حالة توفر بعض الشروط يهدف حق النسيان إلى منح الأفراد السيطرة على معلوماتهم الشخصية وحماية خصوصيتهم عندما لم تعد هناك ضرورة قانونية أو مبرر مشروع للاحتفاظ بتلك البيانات ويرتبط هذا الحق بصاحب البيانات وهو الشخص الطبيعي الذي يتم تجميع بياناته الشخصية ومعالجتها إلكترونيا، سواء تم ذلك بشكل صريح أو ضمني والبيانات الشخصية هي كل بيان من شأنه أن يؤدي إلى معرفة المستخدم على وجه التحديد، أو يجعله قابلا للتعرف عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الأسماء وأرقام الهويات الشخصية، والعناوين وأرقام التواصل، وأرقام الرخص والسجلات والممتلكات الشخصية .

يثير الحق في المحو فيما يتعلق بممارسته العديد من التساؤلات القانونية. وينطبق ذلك علي الأنظمة الذي لديها نظاما للمحو ، كالقانون الألماني. فمن ناحية يتعين علي صاحب البيانات ممارسة هذا الحق، فيتعين عليه تقديم طلب المحو وبيان أسباب هذا الطلب ويتعين لتنظيم ذلك الطلب بيان المدة القانونية للتعامل مع الطلب والرد عليه، ومن ناحية أخري، يتعين على المتحكم في البيانات، وهو أي شخص طبيعي أو اعتباري يكون له بحكم أو طبيعة عمله الحق في الحصول على البيانات الشخصية وتحديد طريقة وأسلوب ومعايير الاحتفاظ بها، أو معالجتها والتحكم فيها طبقا للعرض المحدد أو نشاطه فهو الذي يقوم بالاحتفاظ بالبينات، ويلتزم بالمدة القانونية التخزين البيانات أو المدة المعقولة لذلك[3].

---

[2] European Union, *General Data Protection Regulation*, Regulation No. 2106/679 (Brussels: Official Journal of the European Union, 2016), Article 4.

[3] Fraenkel, Hammer, *Rechtlich Löschvorschriften* (Berlin: DuD, 2007), 12.

المطلب الثاني: الحق في المحو وحكم محكمة العدل

الوقائع:

تتلخص وقائع القضية في تقديم السيد كوستيخا غونزاليس، وهو مواطن إسباني يقيم في إسبانيا، شكوى إلى هيئة حماية البيانات الإسبانية (AEPD) ضد La Van - guardia ناشر صحيفة يومية) وضد Google Spain و Google Inc سنة ٢٠١٠ كانت شكوى غونزاليس تتعلق بحقيقة أنه عندما قام مستخدم الإنترنت بإدراج اسم السيد كوستيخا غونزاليس في محرك بحث غوغل، كان سيحصل على روابط لصفحتين من طبعة من صحيفة لا فانجارديا المنشورة في عام ١٩٩٨، والتي تحتوي على إخطار بمزاد عقاري مملوك للشاكي ناشئ عن إجراءات الحجز الاسترداد الديون المستحقة للتأمينات الاجتماعية طلب الشاكي من هيئة حماية البيانات إلزام شركة جوجل بأسبانيا بإزالة الرابط، حيث أن المسألة القانونية المنشورة تم تسويتها من فترة طويلة وأن الإشارة إليها ليست ذات أهمية رفضت

AEPD الشكوى فيما يتعلق بـ La Vanguardia، معتبرة أن نشر المعلومات كان مبررًا قانونيا لأنه تم بناءً على أمر من وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية، وكان يهدف إلى تقديم أقصى قدر من الدعاية للمزاد، من أجل تأمين أكبر عدد ممكن من مقدمي العطاءات تم تأييد الشكوى ضد Google Spain و Google Ince. وأمرت AEPD بسحب البيانات Google Inc و Google Spain أثير أمام المحكمة العليا تساؤلا هاما حول طبيعة التزام مسؤولي محركات البحث بحماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين لا يرغبون في تحديد موقع المعلومات المرتبطة بهم على شبكة الإنترنت، أو فهرستها، أو إتاحتها

نطاق تطبيق التوجيه من حيث المكان.

يتناول تطبيق التوجيه في الحالات التي يتم فيها معالجة البيانات فعليا، من قبل شركة تقع خارج الاتحاد الأوروبي. ولكن لديها فرع داخل الاتحاد الأوروبي يسهل بيع المنتجات والخدمات الإعلانية[4].

ترى المحكمة في هذه الحالة أن الفرع شركة جوجل هو منشأة للشركة الأم (Google Inc) ضمن معنى المادة (1) (12) من التوجيه ٩٥/٤٦ تنص المحكمة على أن التوجيه لا يتطلب أن تتم معالجة البيانات بواسطة" المنشأة نفسها، بل في سياق أنشطة المنشأة، والتي ينبغي تفسيرها بشكل واسع يتحقق هذا الشرط إذا كانت أنشطة الشركة الأم والفرع مترابطة بشكل لا ينفصل، مثلما تكون أنشطة الفرع (مثل بيع الإعلانات تجعل محرك البحث مجديا اقتصاديًا، ومحرك البحث يتيح تنفيذ تلك الأنشطة.

كيف يعمل إنترنت الأشياء ؟

الشكل 1 يبين فكرة انترنت الأشياء

يتكون النظام الأساسي للإنترنت الأشياء من الأجهزة الذكية التي تدعم الويب والتي تستخدم أنظمة مدمجة. مثل المعالجات وأجهزة الاستشعار وأجهزة الاتصال ، لجمع البيانات التي يحصلون عليها من بيئاتهم وإرسالها والتصرف بناء عليها تقوم أجهزة انترنت الاشياء بجمع البيانات من الأجهزة أو المستشعرات ، بالاتصال ببوابة إنترنت الأشياء (Gateway) أو ممكن عن طريق أي جهاز آخر (Edge Device) والخطوة التالية بعد جمع المعلومات في تحليلها ويتم ذلك عن طريق إرسال المعلومات إلى السحابة، كلاود (Cloud) . تتم هذه العمليات كلها دون أي تدخل والتفاعل مع هذه الأجهزة ممكن أن يتدخل الأشخاص للتعديل أو إعداد الأجهزة أو تعطيلها أو الوصول إلى البيانات تعتمد بروتوكولات الاتصال والشبكات والاتصال المستخدمة مع هذه الأجهزة التي تدعم الويب إلى حد كبير على تطبيقات إنترنت الأشياء المحددة التي

[4] Pilz, *Nach Dem Google-Urteil des EnGC Analyse Und Folgen Für Das Datenschutzrecht* (Munich: Kommunikation Und Recht, 2014), 9: 567.

تم نشرها، ويمكن الإنترنت الأشياء الاستفادة من الذكاء الاصطناعي (1) التعلم الآلي (machine learning) للمساعدة في جعل عمليات جمع البيانات أسهل وأكثر ديناميكية، ويمكن تلخيص كيفية عمل انترنت الاشياء) أسماء السيد محمد كريمة محمود محمد (٢٠٢٠).

(1) يتم جمع البيانات من أجهزة الاتصال أو المستشعرات أو الأجهزة ذات الصلة.

(٢) يتم إرسال البيانات إلى الصحابة، كلاود (cloud) لتحليلها وإجراء العمليات عليها.

(٣) بمساعدة الذكاء الاصطناعي (٨١) والتعلم الآلي يتم إتخاذ إجراء للقيام به.

بلية إنترنت الأشياء

يتكون نظام إنترنت الأشياء من حساسات الأجهزة التي تتصل مع الخدمة السحابية من عن طريق أحد أشكال الاتصال، وبمجرد وصول البيانات إلى الخدمة السحابية، يعالجها البرنامج ويقرر ما إذا كان هناك إجراء ينبغي تنفيذه أم لا ، مثل ضبط الحساسات / الأجهزة، دون الحاجة إلى إدخال من المستخدم أو إرسال تنبيه وهناك أربعة عناصر مهمه لأي نظام من انظمة إنترنت الأشياء وهي :

تنقسم أجهزة الاستشعار إلى قسمين

الحساسات أو الأجهزة

يمكن الخوارزميات التعلم الآلي أن تجمع البيانات البسيطة ، و التي هي اساس عمل حساسات انترنت الاشياء (المستشعرات في انترنت الاشياء) حيث أنها يمكنها التعرف على مجموعة كبيرة من الأحداث والأجسام . و تجمع هذه البيانات من بينها، وقد يحتوي الجهاز على حساسات متعددة على سبيل المثال ، يحتوي الهاتف الذكي علي نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وكاميرا، وبشكل أساسي يجمع الحساس أو الحساسات

البيانات من البيئة لغرض معين.

المحركات

تعمل المحركات عكس عمل المستشعرات تتلقى المحركات إشارة أو أمراً على أساسه يتسببون في اتخاذ إجراء إنها حاسمة مثل المستشعرات بمجرد اكتشاف المستشعرات تغيراً في البيئة ، يلزم وجود مشغل الإحداث شيء ما بناء على المشغل على سبيل المثال قد تتحكم المشغلات في التدفئة والتبريد في مكيف هواء ذكي و بمجرد أن تكتشف المستشعرات خروج شخص من المنطقة، سيتم تشغيل المشغل لإيقاف تدفق مكيف الهواء

الاتصال

وهي الطبقة الثانية لبنية إنترنت الأشياء، والمسؤولة عن نقل البيانات التي تجمعها الطبقة المادية إلى الصحابة ووحدات التخزين من خلال إحدى وسائل الاتصال بما في ذلك اتصال Fi (W) ويدخل في عملية الاتصال هذه عدة أشياء منها:

بوابات إنترنت الأشياء (lot Gateways)

يجب أن تمر البيانات الأولية الواردة من أجهزة الاستشعار عبر البوابات للوصول إلى السحابة حيث تقوم البوابات بترجمة بروتوكولات الشبكة لضمان الاتصال السلس لجميع الأجهزة داخل الشبكة هذا يجعل من البوابات نقطة اتصال مهمة ومسؤولة عن الإدارة السهلة لحركة البيانات علاوة على ذلك. توفر البوابات الأمان من خلال حماية النظام من الوصول غير المصرح به والهجمات الضارة، يمكن اعتبارها أيضاً طبقة أمان حيث أن البيانات المتدفقة من خلالها محمية بأحدث تقنيات التشفير والبلوتوث والأقمار الصناعية وشبكات المنطقة الواسعة منخفضة الطاقة (LPWAN) أو الاتصال مباشرة بالإنترنت عبر الإيثرنت بمجرد أن يتم جمع البيانات وارسالها إلى السحابة (Cloud)، يجب معالجتها السحابة (كلاود) هي المكان الذي تحدث فيه الأشياء الذكية تربط السحابة بشكل رئيسي مكونات إنترنت الأشياء معاً.

معالجة البيانات

بعد وصول البيانات إلى الخدمة السحابية، يعالجها البرنامج وقد يقرر تنفيذ إجراء وقد يتضمن ذلك إرسال تنبيه أو ضبط الحساسات أو الجهاز تلقائيا دون إدخال من المستخدم. لكن في بعض الأحيان قد الإدخال من المستخدم مطلونا، حيث يأتي دور واجهة المستخدم .

واجهة المستخدم.

في حالة الاحتياج إلى إدخال من المستخدم أو إذا كان المستخدم يريد فحص النظام، تتيح واجهة المستخدم ذلك. ويتم إرسال أي إجراءات ينفذها المستخدم في الاتجاه المعاكس عبر النظام من واجهة المستخدم إلى الخدمة السحابية والعودة إلى الحساسات / الأجهزة لإجراء التغيير المطلوب.

ستختلف بروتوكولات الاتصال والشبكات والتواصل الدقيقة التي تستخدمها الأجهزة المعتمدة على الويب حسب تطبيقات إنترنت الأشياء المحددة. ويستخدم إنترنت الأشياء الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي بصورة متزايدة لإضفاء السهولة والسرعة على عمليات جمع البيانات

يمكن هذا الحكم صاحب البيانات من طلب حذف المعلومات الشخصية المتعلقة به التي تم الوصول إليها الفترة أطول مما هو ضروري المعالجة مزود محرك البحث ومع ذلك، تتم هذه المعالجة بشكل خاص الأغراض تسهيل الوصول إلى المعلومات المستخدمي الإنترنت في سياق الحق في طلب الشطب من القائمة، يجب تحقيق التوازن بين حماية الخصوصية ومصالح مستخدمي الإنترنت في الوصول إلى المعلومات على وجه الخصوص. يجب تقييم ما إذا كانت البيانات الشخصية، على مدار الوقت، قد أصبحت قديمة أو لم يتم تحديثها.

فعلى سبيل المثال، يجوز لصاحب البيانات ممارسة حقه في طلب الشطب من القائمة وفقا للمادة ١٧.١. عندما يتم حذف المعلومات المتعلقة به أو بها التي تحتفظ بها الشركة من السجل العام يحتوي رابط موقع الشركة على تفاصيل الاتصال الخاصة به على الرغم من أنه لم يبعد يعمل في تلك الشركة يجب نشر المعلومات على الإنترنت لعدد من السنوات للوفاء بالتزام قانوني، وبقيت على الإنترنت لفترة أطول من الحد الزمني المحدد في التشريع.

كما يتضح من الأمثلة، قد يطلب موضوع البيانات بشكل خاص، حذف محتوى تكون فيه المعلومات الشخصية غير دقيقة بشكل واضح بسبب مرور الوقت أو قديمة سيعتمد هذا التقييم على أغراض المعالجة الأصلية. وبالتالي، يجب على السلطات الإشرافية والرقابية أيضا النظر في فترات الاحتفاظ الأصلية بالبيانات الشخصية. في حالة توفرها، عند إجراء تحليلها لطلبات الرفع من القائمة وفقا للمادة 1 الفقرة "م" من اللائحة العامة لحماية.

الحق في طلب الشطب من القائمة عندما يصحب صاحب البيانات الموافقة حيث يكون الأساس القانوني للمعالجة وفقا للمادة ١/٦) أو المادة ١٩.٢ من اللائحة العامة لحماية البيانات وحيث لا يوجد أساس قانوني آخر للمعالجة المادة (١٧١) ب) وفقا للمادة ١٧.١. من اللائحة العامة لحماية البيانات، يجوز لصاحب البيانات الحصول على محو البيانات الشخصية المتعلقة به حيث يسحب موافقته على المعالجة.

في حالة الشطب، يعني ذلك أن مزود محرك البحث كان سيستخدم موافقة صاحب البيانات كأساس قانوني المعالجة البيانات يثير نص المادة ١٧/١ من اللائحة العامة لحماية البيانات بالفعل مسألة الأساس القانوني للمعالجة الذي يعتمد عليه مزود محرك البحث لغرض إرجاع نتائج محرك البحث بما في ذلك البيانات الشخصية. لهذا السبب، يبدو من غير المحتمل أن يتم تقديم طلب الشطب من القائمة من قبل صاحب البيانات على أساس أنه يرغب في سحب الموافقة لأن

المراقب الذي أعطى صاحب البيانات موافقته هو ناشر الويب، وليس مشغل محرك البحث الذي يفهرس البيانات وقد أيدت محكمة العدل الأوروبية هذا التفسير في حكمها C-136-17 المؤرخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩ (حكم غوغل[5]

وتشير المحكمة إلى أن "(الموافقة يجب أن تكون محددة" وبالتالي يجب أن تتعلق على وجه التحديد بالمعالجة التي تتم فيما يتعلق بنشاط محرك البحث (...). من الناحية العملية بالكاد يمكن تصور (..) أن يسعى مشغل محرك البحث للحصول على موافقة صريحة من أصحاب البيانات قبل معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بهم الأغراض نشاطه المرجعي على أي حال. (...)[6] مجرد حقيقة أن الشخص يقدم طلبا لإلغاء الإحالة يعني، من حيث المبدأ، على الأقل في وقت تقديم الطلب، أنه لم يعد يوافق على المعالجة التي يقوم بها مشغل محرك البحثي ومع ذلك، في حالة قيام صاحب البيانات بسحب موافقته على استخدام بياناته على صفحة ويب معينة، يجب لى الناشر الأصلي لصفحة الويب هذه إبلاغ مزودي محركات البحث الذين قاموا بفهرسة تلك البيانات وفقا للمادة ١٧.٢ من اللائحة العامة لحماية البيانات وبالتالي سيظل من حق صاحب البيانات الحصول على شطب البيانات الشخصية المتعلقة به من القائمة، وفقا للمادة ١٧.١ج.

في هذا الصدد، فإن "الوضع الخاص الموضوع البيانات هو أساس طلب الشطب على سبيل المثال، تؤدي نتيجة البحث إلى الإضرار بصاحب البيانات عند التقدم للوظائف، أو تقويض سمعة صاحب البيانات في الحياة الخاصة، وسيتم أخذها في الاعتبار عند إجراء التوازن بين الحقوق الشخصية والحق في المعلومات بالإضافة إلى المعايير الكلاسيكية للتعامل مع طلبات الشطب مع مراعاة أنه لن يتم فحص تلك المعايير في حالة غياب دليل على وجود أسباب مشروعة مقنعة لرفض الطلب وهنا يمكن ذكر المعايير الآتية:

صاحب البيانات لا يلعب دورا في الحياة العامة

- المعلومات المعنية لا تتعلق بحياة مقدم الطلب المهنية، ولكنها تؤثر على خصوصيته

تشكل المعلومات خطاب كراهية، أو قذف أو تشهير، أو جرائم مماثلة في مجال التعبير ضد صاحب البيانات بموجب أمر من المحكمة

يبدو أن البيانات حقيقة تم التحقق منها، ولكنها غير دقيقة من الناحية الواقعية

تتعلق البيانات بجريمة جنائية بسيطة نسبيًا حدثت منذ فترة طويلة وتسبب ضررا لصاحب البيانات .

السبب الرابع: الحق في طلب الشطب من القائمة عندما تتم معالجة البيانات الشخصية بشكل غير قانوني (المادة١٧,١د) وفقا للمادة ١,١٧.د من اللائحة العامة لحماية البيانات، يجوز لصاحب البيانات طلب محو البيانات الشخصية المتعلقة به في حالة معالجتها بشكل غير قانوني وفي نطاق ذلك يتعين التعرض لمفهوم المعالجة غير القانونية في ضوء المادة 6 من اللائحة العامة لحماية البيانات المخصصة لمشروعية المعالجة. قد تخدم المبادئ الأخرى الموضوعة بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات مثل مبادئ المادة ٥ من اللائحة العامة لحماية البيانات أو الأحكام الأخرى من الفصل الثاني هذا التفسير يجب تفسير هذه الفكرة على نطاق واسع، على أنها انتهاك لحكم قانوني بخلاف اللائحة العامة لحماية البيانات. يجب أن يتم هذا التفسير بموضوعية من قبل السلطات الإشرافية، وفقا للقوانين الوطنية أو بقرار من المحكمة. على سبيل المثال، يجب الموافقة على طلب الرفع من القائمة في جالة حظر إدراج المعلومات الشخصية صراحة

[5] Arning, Moos, Schefzig, *Datenschutzrechtliche Auswirkungen der Google-Entscheidung des EuGH* (Frankfurt: Kommunikation und Recht, 2014), 9: 112.

[6] European Union, *Directive 95/46/CE*, Article 14 (Brussels: Official Journal of the European Union, 1995), 7: 36.

بموجب أمر من المحكمة.[7]

في الحالات التي لا يتمكن فيها مزود محرك البحث من إثبات وجود أساس قانوني لمعالجته، قد يندرج طلب الشطب من القائمة ضمن نطاق المادة (١٧١. من

اللائحة العامة لحماية البيانات، حيث يجب اعتبار معالجة البيانات الشخصية في مثل هذه الحالات غير قانوني. ومع ذلك، يجب التذكير بأنه في حالة عدم قانونية

المعالجة الأصلية يظل لصاحب البيانات الحق في طلب الشطب من القائمة بموجب المادة ١٧.١. من اللائحة العامة لحماية البيانات.

الحلات التي لا يجوزفيها تقديم طلب المحو

جاءت اللائحة العامة لحماية البيانات ببيان حالات لا يجوز فيها تقديم طلب المحو وحددتها الفقرة الثالثة من المادة السابعة عشر على سبيل الحصر في الحالات الآتية.

الاستثناء الأول: معالجة البيانات ضرورية للممارسة حرية التعبير وللحق في المعرفة

يجب تفسير هذا الإعفاء من تطبيق المادة ١٧,١ من اللائحة العامة لحماية البيانات وتطبيقه في سياق الخصائص التي تحدد المحو توصف المادة ١٧,١ من اللائحة العامة لحماية البيانات بأنها تفويض واضح وغير مشروط موجه إلى المراقبين. إذا تم استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة ١٧,١ من اللائحة العامة لحماية البيانات، فإن المراقب "ملزم بحذف البيانات الشخصية دون تأخير لا مبرر له". هو ليس بحق مطلق[8].

التوازن بين حماية حقوق الأطراف المعنية وحرية التعبير، بما في ذلك حرية الوصول إلى المعلومات، هو جزء لا يتجزأ من المادة ١٧ من اللائحة العامة لحماية البيانات اعترفت محكمة العدل الأوروبية في حكم كوستيا وكررت مؤخرا في حكم غوغل ٢ بأن المعالجة التي يقوم بها مزود محرك البحث يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الحقوق الأساسية في قانون الخصوصية وحماية البيانات عند إجراء البحث باستخدام اسم موضوع البيانات عند تقييم حقوق وحريات موضوعات البيانات ومصالح مستخدمي الإنترنت في الوصول إلى المعلومات من خلال مزود محرك البحث، أدركت المحكمة أنه في حين أنه من الصحيح أن حقوق موضوع البيانات محمية بموجب تلك المواد، فإن مصلحة مستخدمي الإنترنت، كقاعدة عامة، قد يعتمد هذا التوازن في حالات محددة، على طبيعة المعلومات المعنية وحساسيتها للحياة الخاصة الموضوع البيانات وعلى مصلح العامة في الحصول على تلك المعلومات، وهي مصلحة قد تختلف على وجه الخصوص، وفقا للدور الذي يلعبه موضوع البيانات في الحياة العامة[9].

كما اعتبرت المحكمة أن الأصل العام هو غلبة حقوق أصحاب البيانات على مصلحة مستخدمي الإنترنت في الوصول إلى المعلومات من خلال مزود محرك البحث. ومع ذلك، فقد حددت العديد من العوامل التي قد تؤثر على هذا التحديد. ومن

---

[7] *Judgment of the Court (Grand Chamber) of 24 September 2019*, GC and Others v. Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés (CNIL) (Luxembourg: Court of Justice of the European Union, 2019), Case C-136/17, para. 66.

[8] European Data Protection Board (EDPB), *Guidelines on the Criteria of the Right to be Forgotten in Search Engines* (Brussels: EDPB, 2018), available at: https://www.edpb.europa.eu/our-work-tools/our-.

[9] CJEU, *Google Spain SL and Google Inc. v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) and Mario Costeja González*, Case C-131/12 (Luxembourg: Court of Justice of the European Union, 2014), para. 81.

بينها طبيعة المعلومات أو حساسيتها، وخاصة اهتمام مستخدمي الإنترنت بالوصول إلى المعلومات، وهو اهتمام يمكن أن يختلف حسب الدور الذي يلعبه الطرف المعني في الحياة العامة[10] .

يشير تحليل المحكمة للرفع من القائمة إلى أنه عند تقييم طلبات الرفع من القائمة، يجب بالضرورة أن يأخذ قرار الحفاظ على نتائج البحث أو حظرها من قبل مزود محرك البحث في الاعتبار تأثير قرار الرفع من القائمة على وصول مستخدمي الإنترنت إلى المعلومات. ولا يستتبع هذا التأثير بالضرورة رفض طلب الشطب من القائمة. كما أكدت المحكمة، يجب أن يكون هذا التدخل في الحقوق الأساسية الموضوع البيانات مبررًا بالمصلحة الغالبة لعامة الناس في الوصول إلى المعلومات المعنية.

الأسباب المتعلقة بالمصلحة العامة فيما يتعلق بمجال الصحة العامة

هذا الإعفاء هو حالة محددة تستند إلى حقيقة أن المعالجة ضرورية لأداء المصلحة العام. في هذه الحالة، تقتصر المصلحة العامة على مجال الصحة العامة، ولكن، كما هو الحال مع المصلحة العامة في أي مجال آخر، يجب تحديد الأساس القانوني للمعالجة في قانون الاتحاد أو قانون الدول الأعضاء من وجهة نظر تطبيق هذا الإعفاء في سياق نشاط مزود محرك البحث، يمكن الوصول إلى نفس الاستنتاجات كما هو مذكور أعلاه. لا يبدو من المرجحأن قانون دولة عضو أو قانون الاتحاد يمكن أن يقيم علاقة بين نشاط مزود محرك البحث والحفاظ على المعلومات أو فئة من المعلومات في نتائج مزود محرك البحث مع تحقيق أغراض المصلحة العامة فيما يتعلق بالصحة العامة يكون هذا الاستنتاج أكثر وضوحًا إذا أخذ المرء في الاعتبار أن تأثير الرفع من القائمة هو فقط حذف بعض النتائج من صفحة النتائج التي يتم الحصول عليها عند إدخال الاسم بشكل أساسي كمعيار بحث. ولكن لا يتم حذف المعلومات من فهارس مزودي محركات البحث ويمكن استردادها باستخدام

كلمات بحث أخرى.

البيانات المأرشفة للمصلحة العامة، ولأغراض بحثية علمية وتاريخية، أو لأغراض إحصائية

في هذا السيناريو، يجب أن يكون مزود محرك البحث قادرًا على إثبات أن حذف محتوى معين من صفحة النتائج يمثل عقبة خطيرة أو يمنع تماما تحقيق أغراض البحث العلمي أو التاريخي أو الأغراض الإحصائية. يجب أن يكون مفهوماً أنه يجب متابعة هذه الأغراض بموضوعية من قبل مزود محرك البحث. إن إمكانية أن يؤثر قمع النتائج بشكل كبير على أغراض البحث أو الأغراض الإحصائية التي يسعى إليها مستخدمو خدمة مزود محرك البحث ليست ذات صلة بتطبيق هذا الإعفاء. وينبغي أن تؤخذ هذه الأغراض، إن وجدت، في الاعتبار عند إقامة توازن بين حقوق صاحب البيانات ومصالح مستخدمي الإنترنت في الوصول إلى المعلومات من خلال مزود محرك البحث، وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه يمكن متابعة هذه الأغراض بموضوعية من قبل مزود محرك البحث، دون وجود صلة بين اسم موضوع البيانات ونتائج البحث من حيث المبدأ.

الخاتمة

تطبيق مبدأ محو البيانات يتضمن ربط حفظ البيانات بفترة زمنية محددة، ومن ثم يصبح محوها إلزامياً، وبما أنه لا يوجد واجب قانوني للحفاظ على تلك الملفات، فإن الحق في المحو يعتمد على الغرض من جمع البيانات وربطها بمدة زمنية.- تنظيم حقوق صاحب البيانات تنظيما تفصيليا، ليشمل تحديد كيفية ممارسة الحق في المحو، والصيغة الملائمة

[10] CJEU, *GC and Others v. Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés (CNIL)*, Case C-136/17 (Luxembourg: Court of Justice of the European Union, 2019), para. 57.

الممارسة هذا الحق. صدور اللائحة التنفيذية لتشمل تلك التفصيلات فطالما تم السكوت عن تنظيم تلك المسائل لظل اعمال القانون معطلا فالحقوق المتعلقة بالبيانات الشخصية من المجالات التي تتطور بممارستها وليس بإقرارها فحسب، وهو ما يعزز من تلك الحقوق كما رأينا في حكم محكمة العدل الأوروبية، الحق في المحو أصبحمن الحقوق الأساسية في مجال حماية البيانات ويترتب على ما سبق نشر الوعي بالحقوق الشخصية المرتبطة باستخدام البيانات الشخصية مع تنامي التطور التكنولوجي والاعتماد على قاعدة بيانات ضخمة

التوصيات

يوصي البحث بتفعيل الحق بالمحو عن طريق طلب للجهة المختصة سواء كانت جهة حكومية أو غير حكومية وسواء كانت تعالج البيانات بصورة رقمية أو غير ذلك. علي أن يتضمن الطلب ببيان خاص لمقدم الطلب، وإذا ما كان هو الشخص المعني بالبيانات والتحقق من شخصيته، وإذا كان يمثل شخصا آخر ، والتحقق من هذا التمثيل القانوني. وبيان سبب طلب المحو كما سبق بيانه. وإذا ما كان طلب المحو يتضمن عنوان بموقع الكتروني أم لا. ويوصي البحث بربط المدة الزمنية للبت في الطلب لمدة شهر واحد فقط، ما لم يطلب المعالج من المدة لشهرين كحد أقصي

☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆☆

Bibliography / کتابیات

* Bal‘ījāwī, Muḥammad al-Ṭāhir. *Ḥuqūq al-Shakhṣ al-‘An wa Iltizāmāt al-Jihāt al-Ma‘nīya Fī al-‘Aqūd Ḥasab al-Qānūn 21-32 al-Muta‘alliq bi-Ḥimāyat al-Ashkhāṣ al-Ṭabī‘iyyīn Fī Majāl al-Ma‘lūmāt Dhāt al-Ṭābi‘ al-Shakhṣī*. Beirut: al-Markaz al-Dīmuqrāṭī al-‘Arabī, 1322 AH.
* European Union. *General Data Protection Regulation, Regulation No. 2106/679*. Brussels: Official Journal of the European Union, 2016.
* Fraenkel, Hammer. *Rechtlich Löschvorschriften*. Berlin: DuD, 2007.
* Pilz. *Nach Dem Google-Urteil des EnGC Analyse Und Folgen Für Das Datenschutzrecht*. Munich: Kommunikation Und Recht, 2014.
* Arning, Moos, and Schefzig. *Datenschutzrechtliche Auswirkungen der Google-Entscheidung des EuGH*. Frankfurt: Kommunikation und Recht, 2014.
* European Union. *Directive 95/46/CE, Article 14*. Brussels: Official Journal of the European Union, 1995.
* Court of Justice of the European Union. *Judgment of the Court (Grand Chamber) of 24 September 2019, GC and Others v. Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés (CNIL)*. Luxembourg: Court of Justice of the European Union, 2019. Case C-136/17.
* European Data Protection Board (EDPB). *Guidelines on the Criteria of the Right to be Forgotten in Search Engines*. Brussels: EDPB, 2018. Available at: https://www.edpb.europa.eu/our-work-tools/our-.
* Court of Justice of the European Union. *Google Spain SL and Google Inc. v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) and Mario Costeja González*. Luxembourg: Court of Justice of the European Union, 2014. Case C-131/12.
* Court of Justice of the European Union. *GC and Others v. Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés (CNIL)*. Luxembourg: Court of Justice of the European Union, 2019. Case C-136/17.